وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة استراتيجية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب رياض دفاف

تحت عنوان:

المسؤولية الاجتماعية كأداة لتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
قرواط يونس	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

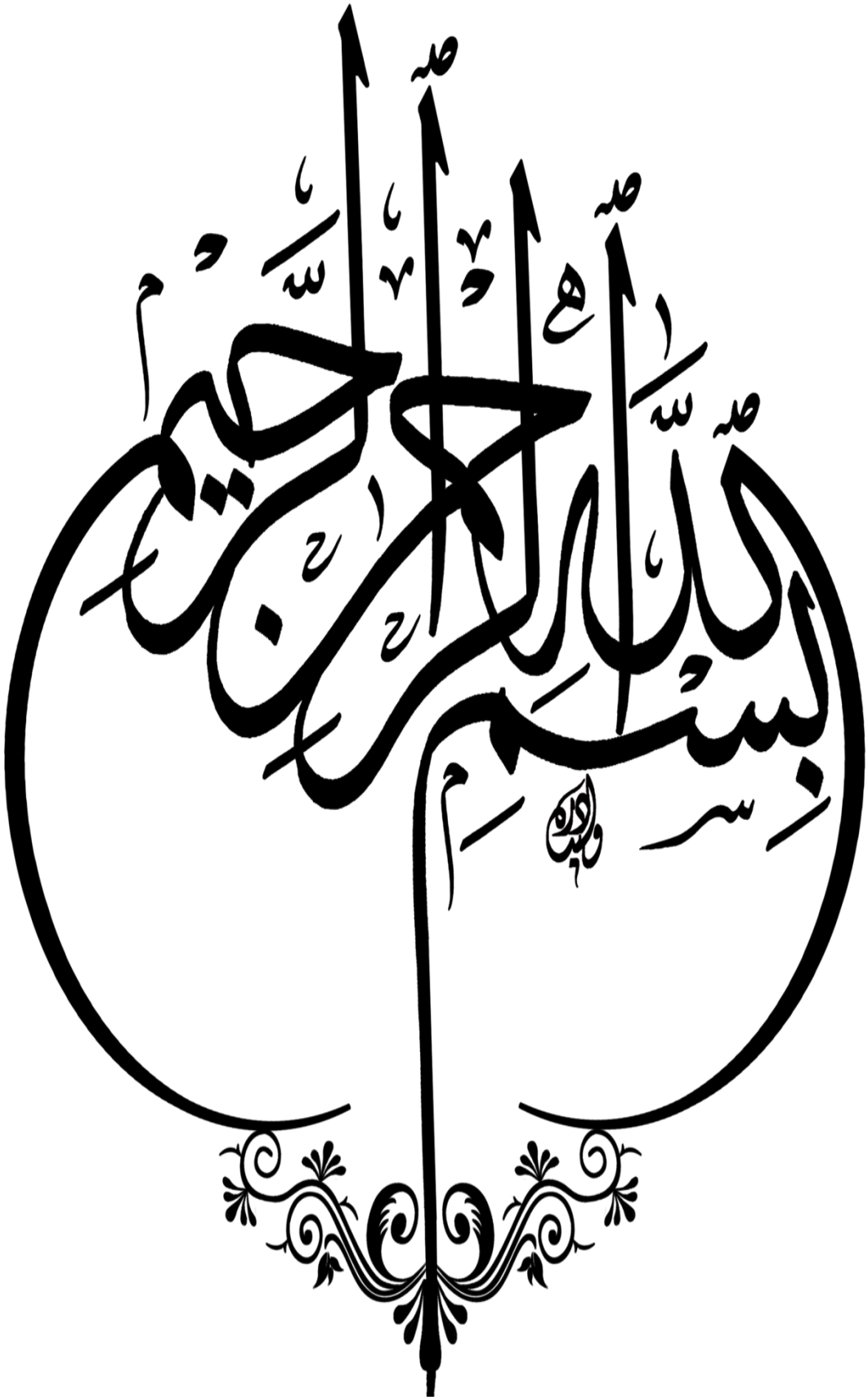

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إهداء

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " قرواط يونس" ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا وخاصة الأستاذ.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهم،

إلى الإخوة والأخت، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	I
إهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول والأشكال	VII
ملخص	VII
مقدمة	
الفصل الأول: المقاربة المنهجية	
الإشكالية	أ
الفرضيات	ب
أهمية الموضوع	ب
أسباب اختيار الموضوع	ب
الهدف من الموضوع	ب
المنهج المستخدم	ج
الدراسات السابقة	ج
هيكل الموضوع	ج
الفصل الثاني: مدخل عام إلى المسؤولية الاجتماعية وماهية التنمية المستدامة	
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل عام إلى المسؤولية الاجتماعية	5
المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	5
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية	9
المطلب الثالث: مبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية	11
المطلب الرابع: الأبعاد ومعوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية	14

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	
المطلب الأول: التنمية المستدامة التطور التاريخي والمفهوم	19
المطلب الثاني: أساسيات التنمية المستدامة	25
المطلب الثالث: متطلبات واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية	30
خاتمة	39
قائمة المصادر والمراجع	40

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المؤشرات الاقتصادية	**22**
2	المؤشرات الاجتماعية	**23**
3	المؤشرات البيئية	**23**
4	المؤشرات المؤسسية	**24**
الشكل	**العنوان**	**الصفحة**
1	أبعاد التنمية المستدامة	**21**

الفصل الأول

المقاربة المنهجية

مقدمة:

تشهد المؤسسات الاقتصادية اليوم تطورات سريعة وتغيرات جذرية في ظل المحيط الديناميكي الذي تنشط فيه، مما أدى إلى بروز العديد من المفاهيم التي ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنلوجية والإدارية.....، والتي غيرت من نظرة المجتمع التقليدية للمؤسسة. إذ لم يعد المجتمع اليوم ينظر للمؤسسات الاقتصادية أنها كيان يهدف لتعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال، ولم يعد تقيم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فحسب، بل أصبح ينظر على أنها كيان مرتبط بالوطن والمحيط الذي تنشط فيه، كما تعمل على خلق نوع من التوازن بين تحقيق الربح ومراعات اهتمامات المجتمع، إذ يجدر بالمؤسسة اليوم بوصفها ككيان صالح، وكذلك بالمشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعاتها، وبناءا عليه تحتاج إلى مواءمة نفسها مع هذه الأهداف التي تتمحور حول التنمية المستدامة وذلك باستخدام الآداة القوية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف.

وعليه يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت حتمية تواجه المؤسسات الاقتصادية للحفاظ على مكانتها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع، فهي كوحدة اجتماعية تتعامل مع العديد من الأطراف ملزمة بتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه حقوق هؤلاء الأطراف ويتعين عليها وضعها في استراتيجياتها بعيدا عن علاقاتها التسويقية.

إشكالية البحث:

على ضوء مما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة؟

ولتبسيط السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وما مكانتها لدى المؤسسات الاقتصادية؟
2. ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها؟
3. كيف تساهم المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟
4. ماهي درجة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة لدى المؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على جملة التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كانت كالآتي:

1. المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه أصحاب المصالح وهي تحظى بمكانة لدى المؤسسات للحفاظ على استمراريتها؛
2. تختلف طبيعة التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية باختلاف مكان ونظام كل مجتمع؛
3. تساهم المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية والالتزام بالاتفاقيات الدولية؛
4. تختلف درجة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة من مؤسسة إلى أخرى.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تحظى بمكانة لدى المجتمعات الحالية، وإبراز أهم التحديات التي تواجه هذه الأخيرة في ظل العولمة على كل الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالموضوع نظرا للآثار السلبية التي تحدثها العولمة، وضرورة مواجهة هذه الآثار من خلال تفعيل دور المجتمع المدني الذي يعمل على مراقبة نشاط كل المؤسسات الاقتصادية.

الهدف من البحث:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى وضع صورة وأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية في إرساء مصطلح التنمية المستدامة.

المنهج المستخدم:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات لمعالجة الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وذلك بالاعتماد على المراجع المكتبة والتقارير كمصدر لمختلف مفاهيم مشكلة الموضوع، وبيان المسار التاريخي لمختلف الظواهر. **الدراسات السابقة:** بعد الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة نذكر منهم:

1. **دراسة:** الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005. تطرق في الدراسة إلى المؤسسات الاقتصادية والتزامها بالمسؤولية البيئة والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2. **دراسة:** بالقاسم رابح، **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة امحمد بوقرة "بومرداس"، 2015. بين في الدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية والنظريات

3. **دراسة:** سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، جامعة ابي بكر بلقايد "تلمسان"، 2013. تطرق فيها إلى الحديث عن التنمية المستدامة وبتركيز على الابعاد، وعلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4. **دراسة:** حسين عبد المطلب، **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، بحث مقدم من طرف معهد التخطيط القومي، مصر. بين فيه الدور الاجتماعي للشركات من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل المقدمة العامة للموضوع.

الفصل الثاني: يحتوي هذا الفصل على الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، كما تضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: مدخل عام إلى المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

الفصل الثاني

مدخل عام الى المسؤولية الاجتماعية وماهية التنمية المستدامة

المبحث الأول: مدخل عام إلى المسؤولية الاجتماعية

تعتبر الكفاءات البشرية من المواضيع المهمة في مجال تسيير الموارد البشرية حيث أصبح الاهتمام بالمورد البشري من أولويات كل مسير باعتبار أن المورد الكفء هو رأس مال فكري لأي منظمة، لما يملكه من معارف ومهارات وخبرات تساهم في تحقيق أهدافها وتعزيز ميزتها التنافسية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية ومفهومها

تتميز المسؤولية الاجتماعية بالتطور والتغير المستمر وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وعليه يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور المفهوم نظرا لتداخل الاحداث وتأثيراتها المتبادلة وأهم مراحل التطور ما يلي:

أولا: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

تتميز المسؤولية الاجتماعية بالتطور والتغير المستمر وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وعليه يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور المفهوم نظرا لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة وأهم مراحل التطور مايلي:

1. **الثورة الصناعية والإدارة العلمية:** لقد ركزت المؤسسات الاقتصادية جهودها ابان الثورة الصناعية على تحسين أدائها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح قصد تطوير مشاريعها وزيادة توسيعها، مما أدي بها إلي إهمال الجانب الإنساني والبيئي حيث زاد استغلال الموارد البشرية والطبيعية بشكل رهيب، فمن بوادر استغلال الموارد البشرية في هذه المرحلة تشغيل الأطفال والنساء وعموم العاملين لساعات طويلة وبأجور زهيدة وفي ضل ظروف عمل قاسية[1].

يمكن أن نستنتج أن المؤسسات في هذه المرحلة لم تعد تعي بعد مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بقدر سعيها إلى تحقيق أهدافها، وبالمقابل وفي إطار سعي هذه المؤسسات إلي تحسين الكفاءة الإنتاجية لعمالها اندفع بعض ملاك المؤسسات والمصانع لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العملين بدراسة الوقت

[1]–طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال(الأعمال والمجتمع)**، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص55.

والحركة والطريقة الأفضل لإنجاز العمل مع التركيز على تحفيز العاملين خاصة بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور.

ومنه يمكن القول أن المؤسسات بدأت في استشعار ولو جانب بسيط من المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحسين أجور العاملين.

2. **العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن:** تعد التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع هوثورن لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية–نقلة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بعد تزايد الشعور بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري الذي ساءت أوضاعه إبان الثورة الصناعية.

3. **مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المنشآت:** تعد خطوط الإنتاج التي ابتكرها "هنري فورد" صاحب مصانع "FORD" الأمريكية بداية حصول التلوث في الجو، نتيجة تزايد عدد السيارات وتضخم حجم المؤسسات من جهة ونوعية الوقود المنخفضة الجودة والغازات المنبعثة، وهذا الأمر يعني عدم مراعات المسؤولية الاجتماعية في جانبها البيئي.

4. **تأثير الأفكار الاشتراكية:** في هذه المرحلة تظهر الأفكار الاشتراكية والشيوعية والتي تعد تحدي للمشاريع الخاصة وتدعو إلى ضرورة تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي

5. **مرحلة الكساد والنظرية الكنيزية:** إن حصول الكساد العالمي الكبير سنة 1929 وانهيار المؤسسات الصناعية الكبرى وتسريح آلاف العاملين نجم عنها دعوات عدة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين، وأهمهم كينز ونظريته الكنزية الشهيرة بوجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي. وهذه النظرية والأفكار أدت إلى بناء أرضية صلبة لتأصيل عناصر المسؤولية الاجتماعية.

6. **مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:** تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المؤسسات، مما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، وتميزت كذلك بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بانتهاكات تحصل من قبل المؤسسات تجاه المستهلكين كعدم صلاحية المنتجات وعدم جودتها.

7. **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:** تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة وهذا بعد زوال الحكم الدكتاتوري

وظهور النظم الديمقراطية، وتوسع مفهوم الديمقراطية الصناعية وظهور النقابات العمالية وتعزيز وتعزيز دورها.[1]

هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية، فالمشاركة في القرارات وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي يعتبر نقلة نوعية وحقيقية في تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية.

8. **مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:** إن النداءات والاحتجاجات التي تم سردها في المراحل السابقة تجسدت في شكل قوانين ودساتير أخلاقية تبنتها الحكومات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية في شعاراتها ورسالاتها بشكل صريح ولافت النظر.

9. **مرحلة جماعات الضغط:** من أمثلتها جماعات حماية المستهلك، جماعات حماية البيئة والمحافظة عليها، جمعية أطباء بلا حدود، وجمعيات الدفاع عن حقوق الطفل.... الخ، حيث يتجلى أثر هذه الجماعات في الضغط على المؤسسات باتخاذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

10. **مرحلة اقتصاد المعرفة وعصرنة المعلوماتية:** إن ظهور ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو قطاع الخدمات وازدهار تكنلوجيا المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلومات وشبكة الأنترنت قيما وجرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات تالتي ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد. كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه مبادراتها الاجتماعية خصوصا أن انهيار بعضها يرجع إلى غياب تطبيق هذا المفهوم في أنشطتها.[2]

ثانيا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

مع ظهور التنمية المستدامة في أواخر الثمانيات من القرن الماضي تزايدت أصوات المؤسسات الدولية والحكومات بضرورة إدراج المسؤولية الاجتماعية في جميع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية ظهرت عدة مفاهيم وتعاريف لمؤسسات دولية وكتاب وأكاديميين من بينهم:

---

[1] –طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 56–57.

[2] –خالد سعيد قاشي، رمزي بودرجة، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2018، ص 25.

1.تعريف (Milton Friedman): يرى أنها تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه، وسداد الضرائب للحكومات، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، وتعطي قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم.[1]

2.تعريف(Steiner or Minal): المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي إحدى أنشطة المنظمة والتي من خلالها تتحمل عبئ الإسهام لخدمة العاملين بها داخليا، والمساهمة في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع خارجيا.

3.تعريف(Drucker): هي التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وأشار ستراييير إلا أنها تمثيل لتوقعات المجتمع، نحو م--بادرات منظمات الأعمال تجاه المجتمع، وبصورة لا تضر بقيام وظائفها الأساسية.

4.تعريف مجلس اللأعمال العالمي لتنمية المستدامة (2004): المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.[2]

5.منظمة التقييس العالمية ISO في مواصفة ISO26000 : هي مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين.[3]

من خلال التعاريف المقدمة سابقا يمكن القول بأن:

المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل المنظمات اتجاه مختلف أصحاب المصالح والنابع عن رؤيتها ورسالتها المتسمة بروح المسؤولية والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تجاوبها وتفاعلها مع متطلبات مصالح صانعي وجودها.

---

[1] –محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 43.

[2] _ مدحت محمد أبو النصر: **المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الامارات، 2015، ص32-33.

[3] _ بن فرج زوينة، " **الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، 2017، ص394.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

أولا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك اتفاق عامعلى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، حيث تتضح أهميتها فيما يلي:[1]

1. **بالنسبة للمؤسسة:** وتتمثل فيما يلي:

– تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدي العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

– من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

– تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعال مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

– كما أن هناك فوائد أخري تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2. **بالنسبة للمجتمع:** وتتمثل فيما يلي:

– الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

– ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

– الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوي الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3. بالنسبة للدولة: وتتمثل فيما يلي:

– تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمة والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

---

[1] _مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح: **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية**، ورقة مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي الوقائع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، ص ص8_9.

– يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية العادلة الصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

– المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المسؤولية الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.[1]

ثانيا: أهداف المسؤولية الاجتماعية

تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بالنسبة للمؤسسات أو المجتمع نظر المجتمع ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **من وجهة نظر المؤسسات:** وتتمثل فيما يلي: [2]

– اكتساب ثقة الجمهور ورضا الزبون بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للمؤسسات؛

– رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية والاستقرار النفسي لهم سيجعلهم أكثر إنتاجية مما ينعكس على خدمة نشاط المؤسسات؛

– حصول المؤسسات على عائد مستمر لفترات طويلة المدى؛

– السمعة الحسنة للمؤسسات كميزة تنافسي؛

– تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات وزيادة حجم المبيعات.

2. **من وجهة نظر المجتمع:** وتتمثل فيما يلي:[3]

– زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع؛

– تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع؛

– التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة؛

---

[1] _ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص ص8_9.

[2] –محمد سيد فهمي، **المسؤولية الاجتماعية**، ط1، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 2014، ص94–ص95.

[3] –مرجع نفسه، ص94–ص95.

– تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: مبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية

أولا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ينبغي ملاحظة مجموعة محددة من المبادئ عند ممارسة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية وهي مبادئ متبادلة التأثير فيما بينها أي ذات اعتمادية متبادلة ويجب أن تطبق على نحو منسجم ومع سياسة المنظمة، وهنا مبادئ المسؤولية الاجتماعية تتجلى في:

1. **مبدأ سيادة القانون:** يقصد به احترام المنظمة لسيادة القانون بشكل إلزامي، ومن المعروف عامة أن سيادة القانون هي تلك المتعلقة بالقواعد المكتوبة والمعلنة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة؛[1]
2. **مبدأ احترام الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية:** هذا المبدأ يوجب ضرورة احترام المنظمة لاتفاقيات كافة وكل ما يتعلق بها وبأنشطتها، كما يجب أن تتجنب الأنشطة التي تتعارض مع الاتفاقيات، إذ أن بعض الاتفاقيات الدولية تأكد على خلق ظروف عادلة للمنافسة والتشجيع على تخفيض التعريفات وإزالة كافة العوائق التي تقف أمام الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات وهي بذلك تعد حالة التزام هذه الدول؛[2]
3. **مبدأ الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:** وذلك بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسات للعمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة؛
4. **مبدأ القيم والأخلاقيات:** حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير المواصفات والممارسات الأخلاقية، المتعلقة بأصحاب المصلحة؛

[1]–دحماني علي: **واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة الشلف، 5،14 نوفمبر 2016، ص05.

[2]–خالد سعيد قاشي، رمزي بودرجة، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 31.

5. **مبدأ تقوية وتعزيز السلطات:** يكمن ذلك بتحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة؛[1]

6. **مبدأ القابلية للمساءلة:** أن تكشف المؤسسة وبشكل منظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمنية، ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية؛ التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الأثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية والتنمية المستدامة؛

7. مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: إن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛[2]

8. مبدأ الشفافية: تتمثل في وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المنظمات وذلك من اجل تحديد أي مصلحة متحكمة في نشاط المنظمة من خلال:

- تحديد الأطراف المعنية والإجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم واشراكهم؛
- التأثيرات المعروفة والمحتملة لقراراتها وأنشطتها على أطرافها المعنية والمجتمع والبيئة.[3]

ثالثا: مؤشرات المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد اتفاق موحد بين الباحثين والدارسين حول منظومة المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها واتباعها لقياس درجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات لكن الغالبية من هؤلاء الباحثين يكأدون على ضرورة اعتماد المعايير والمؤشرات التالية:[4]

1. **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويكون ذلك من خلال درجة التزام المؤسسات بتوفير الظروف والشروط الصحية للعاملين في بنية العمل الداخلية، مع مراعات لمسائل أخلاقيات العمل

---

[1]– أمينة قهواجي وحكيم بن حسان: **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، 14و 15 نوفمبر، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016،ص05.

[2]–مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص ص8_9

[3]–خالد سعيد قاشي، رمزي بودرجة ، التسويق **والمسؤولية الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 32.**

[4]– سميرة لغويل، نوال زمالي: **المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، جامعة تبسة، 12/ 2016، ص307.

كالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والاهتمام باحتياجات العاملين ومتطلباتهم، إضافة إلى الإدارة بمساعدة العاملين على تخطيط مسارهم الوظيفي وتطويره، وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق العاملين ذواتهم، ويركز هذا المؤشر أن المؤسسة لا تركز إلا على الأجر الأساسي الذي تقدمه للعامليين، بل هنا يجب التركيز والاهتمام بخلق كافة العوامل اللازمة لتعميق الولاء والإنتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء عملهم.

2. **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** وهنا تقوم المؤسسة بمعايير البيئة وحمايتها من خلال معالجة النفايات بكافة أشكالها واستخدام أعمال التنقية بالنسبة للمؤسسات الصناعية التي تنبعث منها الأدخنة والغازات الضارة بالصحة العامة والبيئة، وهي نقطة أساسية ومهمة للحفاظ على البيئة المحيطة بها والتي تعمل فيها حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والتي جاءت من نشاطها الصناعي وقد تشمل أبعد من ذلك كتلوث الهواء والمياه والمزروعات.

3. **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويكون من خلال درجة إسهام المؤسسات في التنمية الاجتماعية والمستدامة من خلال الترشيد في المشاركة والإسهام الفعال في برامج الرعاية الصحية والتعليمة، ومكافحة الفقر والبطالة من خلال المساهمات للمؤسسات الثقافية والرياضية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تفاعل المؤسسات بطريقة إيجابية مع قضايا البحوث العلمية بمختلف أشكالها بما يخدم ضمان التقدم والازدهار، وتحقيق التميز في عموم ميادين الحياة، وذلك من خلال رعاية المبدعين والمبتكرين وتأمين البنية المناسبة والمستلزمات الضرورية التي تمكنهم من استثمار المعرفة بشكل فعال، وهنا تراعى المؤسسة هذه المعيار كافة التكاليف التي تنصب في خدمة المستهلكين من رقابة وجودة الإنتاج، وتكاليف البحث والتطوير والمتابعة والتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق الرضا الوظيفي.

المطلب الرابع: الأبعاد ومعوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

أولا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في بعدين أساسين كل منهما يكمل الأخر وهما البعد الاقتصادي الذي تهدف إليه كل مؤسسة والبعد الاجتماعي الذي إذا تحقق البعد الاقتصادي يتحقق بسبة كبيرة هذا البعد ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي ومجالاته: تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيق أسمى هدف لها ألا وهو تعظيم الأرباح وزيادة مبيعاتها وتحسين منتجاتها ومن أهم أصحاب المصالح المكونين لهذا البعد هم: المساهمين، الزبائن، الموردين، المنافسين ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

– **المسؤولية اتجاه المساهمين:** أهم ما تتطلبه هذه الفئة ما يلي:

- تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- تحسين صورة المؤسسة؛
- زيادة حجم المبيعات؛
- تحقيق نسب نمو عالية؛

– **المسؤولية اتجاه العملاء:** ان وجود منظمات الأعمال مرتبط بإنتاج السلع أو الخدمات وذلك يكون بإرضائهم ومن أهم الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء وهي:[1]

– القيام ببحوث التسويق لتحديد احتياجات الزبائن؛

– وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف به وكذا تاريخ صلاحيته؛

– القيام ببرامج إعلامية تعرف الزبائن بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه؛

– **المسؤولية اتجاه الموردين:** يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسة تطلعاتهم منها[2]:

– أسعار عادلة مقبولة للمواد المجهزة لعمليات المؤسسة والالتزام بتسديد حقوقها اتجاههم في آجال المحددة؛

– العمل بصدق وجدية معهم؛

---

[1]– محمد فلاق: **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2016، ص59.

[2]– خويلدات صالح: **المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة**،(ماجستير)، تخصص تسويق، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 3–، 2011/2010 ، ص75.

– تقوم المؤسسة بتدريب الموردين لتطوير طرق العمل معه؛

– إقامة علاقات تجارية طويلة الأمد معهم.

– **المسؤولية اتجاه المنافسين:** مع اشتداد المنافسة تنتظر معظم المؤسسات من بعضها عدالة تنافسية من المنافسين بتوقعهم[1]:

– منافسة عادلة ونزيهة يكون فيها الأفضل أحق بتحقيق نتائج ايجابية؛

– عدم سحب العاملين بطرق غير شرعية؛

– عدم الإضرار بمصالح المنافسين الآخرين؛

– عدم استعمال الأساليب الغير الأخلاقية في تسوية الخلافات مع المنافسين وانتهاج الحوار وتبادل الآراء فان عجزت يتم اللجوء إلى القانون؛

2. **البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية ومجالاته:** باعتبار المؤسسة وحدة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع عند اتخاذ القرارات مراعية الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة أنشطتها المختلفة فتراعي بذلك أهم طرفين من أصحاب المصلحة ألا وهما العاملين والمجتمع المحلية، ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

– **المسؤولية اتجاه العاملين:** يعتبر هذا الجانب الأهم يكون بمراعاة العاملين (الموظفين) لتمكينهم من العمل بكفاءة ومن خلال هذا سنبرز أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين تبعا لأنشطة الموارد البشرية فيما يلي:

- استقطاب الموارد البشرية.
- الاختيار والتوظيف.
- التدريب والتطوير.
- الأجور والمكافآت.
- تقييم الأداء.
- برامج تحسين الحياة المهنية.

[1]–خيرة قرن: **واقع وافاق تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية**"، (دكتوراه)، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2017/2016، ص64.

– المسؤولية اتجاه المجتمع المحلي[1]: إن وعي المؤسسات لضرورة اهتمام بمصالح المجتمعات لتحسين صورتها من خلال:

- المساهمة في دعم البني التحتية للمجتمع؛
- خلق فرص عمل جديدة ومستمرة؛
- المبادرة في المساهمة في أعمال الإغاثة في حالات الكوارث؛
- دعم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية وغيرها؛
- احترام العادات والتقاليد والآداب السائدة في المجتمع.

3. البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية: يتعلق هذا البعد بمجموعة من الممارسات التي تعمل على الحفاظ على البيئة لما لها من أهمية بالغة على الفرد والمجتمع وكذا نظافة المنتجات لتكون منتجات صديقة للبيئة ولقد برزت مواصفات عالمية بيئية والمعروفة بمواصفة نظام ادارة البيئة لحماية البيئة، وتتعلق بأنشطة تقوم بها المؤسسة للحفاظ على البيئة عل المؤسسات ما يلي:[2]

– الموارد الطبيعية يجب الاهتمام بما يلي[3]:

– الاقتصاد في استخدام المواد الخام؛

– الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة؛

– المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة؛

– البيئة يجب الاهتمام بما يلي[4]:

– حسن استغلال الموارد والطاقة؛

– الحد من استخدام المواد الكيماوية واعتماد برامج إعادة التدوير؛[1]

---

[1]– مهري شفيقة: **الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية**"، (ماجستير)، تخصص علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر–3– 2012/2011،ص83.

[2]– نجم عبود نجم : البعد الأخضر للأعمال "المسؤولية البيئية لرجال الأعمال "، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008، ص393.

[3]– الطاهر خامرة: "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"،(ماجستير)، اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2007/2006، ، ص88.

[4]– بوسلامي عمر، مرجع سابق، ص85

– وجود نظام الإدارة البيئية.

ثانيا: معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

تواجه المؤسسات عدة معوقات تعرقل ممارستها للمسؤولية الاجتماعية وتحول دون تطبيقها فمعظمها يعاني من معوقات قد تكون إدارية أو قانونية أو مالية تحد من قدرة المؤسسة من ممارسة نشاطاتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، نذكر منها: [2]

1. المعوقات الإدارية: وتتمثل فيما يلي:

– ضعف الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية الذي هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع والبيئة المحيطة وضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعي؛

– إهمال الإدارة العليا إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعي

– نقص الخبرة لدى الذين يشغلون مناصب في الإدارات وأقسام المؤسسة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

2. **المعوقات القانونية:** نذكر منها:

– الالتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة؛

– عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في منظمات الأعمال؛

– عدم احترام التشريعات والقوانين في سبيل تحقيق مكاسب مادية وعندها يقدمون على مخالفته؛

– أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تفرضه القوانين والأنظمة بل تحميه ضرورة المنفعة المجتمعية العامة أدت إلى ضعف الاهتمام بها عند المدراء.

3. **المعوقات المالية:** نذكر منها:

---

[1]–JaroslavaJurkovà"، **La responsabilité social des entreprises**"، (mémoire Master)،Département des étudesromanes،faculté des lettres،universitéplackyd'olomouc،2011 ،p23

[2]– أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز:" **الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**" ، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات** الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14–15 فيفري 2012، ص9–ص10.

- هدف بعض المؤسسات هو تعظيم الأرباح فقط؛
- الاعتقاد بان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض أرباح المؤسسة وإضعافها في المنافسة؛
- نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية؛
- صعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل المؤسسة المتجاوبة اجتماعيا.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

التمهيد: لقد أصبح من الضروري في هذا العصر مراعات جميع جوانب التنمية المستدامة على المستوى الجزئي أو الكلي، وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية، كونها أصبحت التأشيرة الوحيدة التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد وحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، و من خلال هذا المبحث سنتناول ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة التطور التاريخي والمفهوم

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: تعددت مفاهيم التنمية المستدامة نظرا لأهميتها خاصة بعد الإحداث البيئية الأخيرة والتي أثرت بشكل كبير على البيئة والإنسان ويمكن ذكر أهم التعاريف المختلفة لها فيما يلي:

– عرفها **روبرت سولو** الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل عام 1989بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".[1]

– عرف **قاموس ويبستر** التنمية على أنها "تلك التنمية التي، تستخدم الموارد الطبيعية بصفة عقلانية، دون تدمير أو ستراف جزئي أو كلي، ويتفق حماة البيئة على تحديد التنمية المستدامة بأنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نموا اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، هما عملية متكاملة وليست متعارضة وبالتالي، فالتنمية المستدامة هي سعي متواصل، لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة".[2]

– كما تم تعريفها من قبل مؤتمر "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم كما ياي: "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[3]

– **التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية:** هي عملية متعددة الأبعاد تعمل على توازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل

---

[1]–معجب بن أحمد، معجب الزهراني: **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2016، ص38.

[2]–هادي أحمد الفراجي: **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015، ص169–170.

[3]–الجودي صاطوري: **(التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات)**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج – الجزائر، العدد 16، 2016، ص300

للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الانسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية، على أن يراعي في عملية التنمية والاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة ولارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.[1]

ومن آيات الله تعالى الدالة على ذلك قوله بعد بسم الله الرحمان الرحيم: ﴿ وَبَوَّأَكُم في الأَرضِ تَتَخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنحِتُونَ اَلْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ ءَالآءَ اللهِ وَلاَتَعْثَوْاْ فيِ الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[2] سورة الأعراف، الآية 74.

– **التنمية المستدامة من منظور المنظمات العالمية:** بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل جوان 1992م، أخذت التنمية المستدامة تستحوذ على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، ومن بين هذا الاهتمام قدموا تعريفات مختلفة نجد مثلا منها:

- **تعريف الأمم المتحدة:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[3]
- **تعريف المنظمة العربية:** تعرف على أنها، عملية اعداد خطط للتنمية تستهدف استثمار الموارد ولكن ليس على حساب الطبيعة في تدهور نوعيتها، أو قلتها وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم، بل تنمية الموارد للأجيال الحالية والأجيال القادمة ويقع العبء الأكبر على الدولة ومؤسسات المجتمع والفرد في التنمية.[4]

---

[1]–معجب بن أحمد، **معجب** الزهراني، **(التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية)**، مرجع سابق، ص39

[2]–سورة الأعراف:74.

[3]–فلاح جمال، معروف العزاوي: **(التنمية المستدامة والتخطيط المكاني)**، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015م، ص56.

[4]–بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة: **(التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة، العدد11، 2015، ص154.

- تعريف الميثاق الوطني للتنمية والتنمية المستدامة: عرفتها على أنها التنمية التي بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعية ومواردها، وتفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر وتراجع مستوى نوعية الحياة؛ كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية دون الافراط في الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدر كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال اتباع أنماط متوازنة للإنتاج والاستهلاك.[1]

– **تعريف المؤسساتي للتنمية المستدامة:** إن مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية قائم على عدة نقاط وهي:

- مفهوم يشتمل على ثلاث جوانب رئيسية: الأول يتمثل بالمسؤولية الاقتصادية، والثاني بالمسؤولية الاجتماعية، والثالث المسؤولية البيئية؛
- الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة بهدف خدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد، عن طريق الاهتمام بالبيئة والمجتمع، وتحمل المؤسسات الاقتصادية المسؤولية عن الأثر البيئي والاجتماعي لعملياتها وأنشطتها؛
- تمثل نشاطا مرتبطا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي ويتمثل في مساهمة المؤسسة في تطوير وتحسين حياة العمال، والبعد الثاني خارجي وينعكس في مبادرات المؤسسات الاقتصادية في التدخل لمعالجة مشاكل المجتمع.

إن التنمية المستدامة مبنية على الجوانب الاجتماعية والبيئية في تسيير نشاط المؤسسة، وكذا إدارة علاقتها مع الأطراف الخارجية ذات المصلحة. وعليه فإن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أهداف المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة أو على الأقل المساهمة فيها.[2]

" ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائيا بأنها: تلك التنمية البنائية المتواصلة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية مع الصيانة المستمرة، وإعادة اهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معاشية، صحية،

---

[1]–المرجع نفسه، ص

[2]–بوقرة رابح، قبايلي أمال: **دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، العدد17، 2017، ص13.

تعليمية، ترفيهية أم ثقافية، وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات وفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنلوجيا الحديثة المقبولة اجتماعيا".

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

اهم أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس نذكرها فيما يلي:

1. **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان امداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والجوفية والمياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

2. **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي التصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاج وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، أما البيئية تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والبحرية.

3. **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، كما تهدف الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات، أما البيئية فهي تهدف ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

4. **الدخل:** تهدف الاستدامة هنا إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف من خلا الاستدامة الاجتماعية، أما بيئيا فهي تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.[1]

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في العناصر التالية:

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاض على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛

[1]–عبد الرحمان، سيف سردار: **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان (الأردن)، 2015، ص19–20.

– احترام البيئة الطبيعية، من خلا توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن؛

– ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛

– تحقيق نموا اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية.

والهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي والمستقبلي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.[1]

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي:

1. **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم أو المنظومات system approch شرطا أساسيا لإعداد خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ماهي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي ينعكس ويأثر مباشرة في عناصر النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة، من خلال هذا الأسلوب، على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يأدي في النهاية إلى توازن بيئة الأرض عامة.[2]

---

[1]–الجودي صاطوري: **التنمية المستدامة في الجزائر**: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص301.

[2]–إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2014، ص67.

2. **مبدأ المشاركة:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات المعنية ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة، فهي تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدن أم قرى وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقا بشكل فاعل يمكن الأشكال اللامركزية من الهيئات الرسمية والشعبية والسكانية بالمشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.[1]

3. **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وذلك من خلال وضع خطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

4. **مبدأ الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وهذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئة الرئيسية.

5. **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر؛ نظرا لخفض الوارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة.

6. **استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكن:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.[2]

7. **مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة.

8. **العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.

---

[1]–سياخن مريم، رباحي صبرينة: **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2–الجزائر، المجلد 3، 2019، ص63.

[2]–أحمد جابر بدران: **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة، مصر، 1435هـ–2014م، ص92–93.

9. **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تمثل الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متظافرة لتصدي لبعض القضايا البيئية.
10. **إدماج البيئة من البداية:** من خلال إدماجها في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسة وكذلك الاستثمارات الجديدة.[1]

المطلب الثاني: أساسيات التنمية المستدامة.

أولا: خصائص التنمية المستدامة

لتنمية المستدامة عدة خصائص نذكر منها:

– التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتحاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي؛
– عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا؛
– تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها، في تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
– مراعات المساوات وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛
– عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
– استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد؛
– تسعى التنمية المستدامة للحد من الفقر العالمي؛
– التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
– عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.[2]

---

[1]–إلهام شيلي: **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص63.

[2]–سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2013/2012، ص90–91.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة: يمثل مفهوم التنمية المستدامة أبعادا متعددة ومرتبطة فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدما في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أبعاد متفاعلة ومترابطة من خلال توضيح وشرح الشكل التالي:

الشكل رقم (01:01): يبين أبعاد التنمية المستدامة

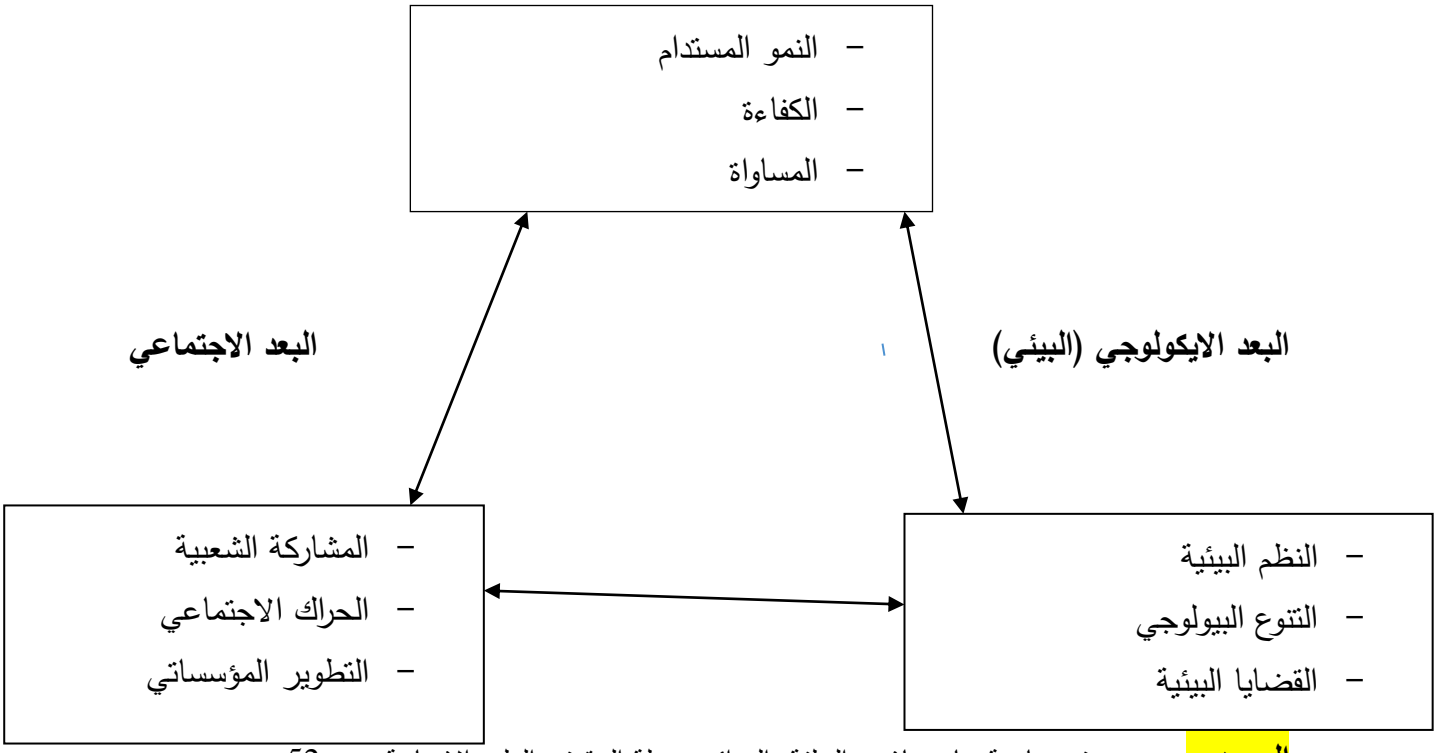

المصدر: سعد مزرق، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ص 52.

من الشكل يمكن توضيح الأبعاد كما يلي:

1. البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلوث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

2. البعد الاجتماعي: وهو حق الانسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.[1]

3. البعد البيئي: تركز فلسفة التنمية المستدامة في محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والبيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعات الأمن البيئي، وبذلك تفرض التنمية لتحقيق بعدها البيئي ضرورة الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، وفي أهمية الاستخدام العقلاني والأمثل لها والحفاظ على النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.[2]

ويمكن إضافة البعد المؤسسي والذي بواسطته ترسم الدولة وتطبق سياساتها التنموية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد مؤهلين لن تستطيع الدولة المضي في تنمية مستدامة.[3]

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة:

قسمت الأمم المتحدة مؤشرات التنمية المستدامة لأربع مجالات وفق دليلها الخاص المطروح في شهر أكتوبر سنة 2007م، والتي اعتمدتها بناء على تعريف التنمية المستدامة وأبعادها الرئيسية، وهي مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤشرات مؤسسية، ويمكن توضيحها في الجداول التالية:

---

[1]–الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص301–302.

[2]–بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة: **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة، العدد الحادي عشر، عين الدفلى–الجزائر–2015، ص158.

[3]– مرجع نفسه، ص158.

الجدول رقم (01:01): يبين المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	كثافة استخدام الطاقة
الميزان التجاري للسلع والخدمات	توليد النفايات الصلبة
نسبة الديون الى الناتج المحلي الإجمالي	توليد النفايات المشعة
نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل
كثافة استخدام الموارد	تكوير النفايات وإعادة استخدامها
نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة	

المصدر: تقرير التنمية المستدامة عن هيئة الأمم المتحدة 2001.

الجدول رقم (02:01): يبين المؤشرات الاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية	
النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر	التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية
مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول	معدل انتشار وسائل الحمل
النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من الابتدائية
نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور	مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
العمر المتوقع عند الولادة	المساحة الأرضية للشخص الواحد
النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة	عدد الجرائم المسجلة لكل 100ألف نسمة من السكان
معدل البطالة	معدل النمو السكاني
سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية	

المصدر: تقرير التنمية المستدامة عن هيئة الأمم المتحدة 2001.

الجدول رقم (03:01): يبين المؤشرات البيئية

المؤشرات البيئية	
انبعاث غازات الدفيئة	درجة تركز الطحالب في المياه السطحية
استهلاك المواد المستنزفة للاوزون	النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية
درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية	الحصيلة السنوية للصيد حسب الأنواع الرئيسية للسمك
مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة
مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأرضي	الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية
استعمال مبيدات الآفات الزراعية	انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء
استعمال الأسمدة	كثافة حصد الأخشاب

المصدر: تقرير التنمية المستدامة عن هيئة الأمم المتحدة 2001.

المؤشرات المؤسسية	
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عنها
عدد مشتركي الأنترنت لكل 1000نسمة من السكان	عدد أجهزة الراديو لكل 1000نسمة من السكان
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	خطوط الهواتف الرئيسية لكل 1000نسمة من السكان
الخسائر البشرية والمادية بفعل الكوارث الطبيعية	عدد الهواتف النقالة لكل 1000نسمة من السكان

المصدر: تقرير التنمية المستدامة عن هيئة الأمم المتحدة 2001.

من خلال الجداول يمكن القول بأن مؤشرات التنمية المستدامة هي أدوات قياس مدى تحقيق الأهداف التي تم رسمها وتبنيها، لكي يتأكد القائمون على التخطيط أنهم يسيرون في الطريق الصحيح الذي رسموه في البداية، وهي تقوم على مراعات الأبعاد الأساسية للتنمية.[1]

المطلب الثالث: متطلبات واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

حسب الدراسات المقدمة من طرف الهيئات والمنظمات العالمية فإن تحقيق التنمية المستدامة يكمن في وضع جملة من الأولويات أو المتطلبات، واتباع استراتيجيات حتى يمكن الإسراع في احداث التغير وتحقيق أهدافها المنشودة.

أولا:متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

1. **الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما يكفي للأجيال المستقبلية.
2. **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولويتها.
3. **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** بناء مجتمع قائم على المعرفة وذلك بتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الممتلكات المحلية.
4. **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
1. الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة.
2. الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.[2]

[1]–عامر خضير الكبيسي وآخرون: **دراسات حول التنمية المستدامة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 1437هـ–2015م، ص310–311.

[2]–بطاهر بختة، عرقوب وعلي: **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم9، جوان2018، ص141–142.

ثانيا: إستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة

تسعى دول الشمال والجنوب على حد سواء إلى بناء استراتيجية متكاملة السياسات المرشدة لاستخدام الموارد الطبيعية وإدماج البعد البيئي في البرامج التنموية، والالتزام بخلق الأطر المؤسسية المسؤولة عن تقنين التشريعات البيئية والتعديل المستمر في مذكراتها التنفيذية، وإدراك أهمية تبني سياسات الإنتاج الأنظف في الأنشطة الصناعية والحرص على زيادة الوعي البيئي بين أفراد المجتمع بمشاركتهم الإيجابية في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تبني استراتيجية متكاملة.

1. **الالتزام بالتشريعات البيئية:** وذلك عن طريق وضع اتفاقيات وبروتوكولات دولية متضمنة نصوص قانونية تهدف إلى حماية البيئة، ووضع تشريعات تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستديمة.
2. **تعزيز الإطار المؤسسي:** يشكل وضع الاطار المؤسسي الفعال للتنمية المستدامة، ركيزة التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن21 ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لمواجهة الأنشطة المخلة بالتوازن البيئي. إذ ينبغي على الدول أن تجتهد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:[1]

– مواصلة تعزيز اعتماد نهج متسقة ومنسقة إزاء الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على جميع المستويات الوطنية.

– اتخاذ خطوات مباشرة لإحراز التقدم في صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

– يتحمل كل بلد المسؤولية الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن التأكيد بما يضفي على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

– ينبغي لجميع الدول أن تعزز المشاركة العامة باتخاذ تدابير تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتشريعات والأنظمة والأنشطة والبرامج والسياسات.

– زيادة تشجيع إنشاء مجالس التنمية المستدامة وهياكل التنسيق على الصعيد الوطني.

– دعم جهود جميع الدول، لاسيما الدول النامية وأيضا الدول التي تمر اقتصاداتها برحلة انتقالية من أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة.

[1]– كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، العدد 45، 2010، ص 20.

3. **تنمية الوعي البيئي:** هي برامج أو نشاطات توجه للناس عامة أو شريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية وبالتالي تغير اتجاههم ونظرتهم واشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة، ومن خلالها يمكن ضمان تنمية مستدامة.

4. **تبني استخدام التكنولوجيا النظيفة والآمنة بيئيا:** يمكن أن تساعد في المنشئات الصناعية على تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الآداء البيئي، وتقليل الآثار السلبية للتلوث وتقليل المخاطر الصحية المترتبة على استخدام المواد الخطرة أو السامة والتي لها صلة بجسم الإنسان، كما أن اعتماد هذه النظم الحديثة تنطبق على مفهوم التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الطاقة والمنتجات والبيئة.[1]

ثالثا: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات الاقتصادية والتجارية والثاني يعني التوافق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالعناصر التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فهما مفهومين متكاملين كلاهما يخدم الآخر ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. مفهوم التنمية الاجتماعية: هي عمل انساني تمتد جذورها في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار، مستعينا دائما بقدراته المختلفة في التفاعل والتعاون مع الغير لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، كما تعرف أنها الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع.[2]

2. مفهوم التنمية المستدامة: [3]هي تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

---

[1]–عاشور مزريق، بن نافلة قدور،**التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين الزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي**، مرجع سابق، ص23–24–26.

[2]–طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص26–27.

[3]–أحمد جابر بدران: **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط1، 1435هـ–2014، ص85.

3.دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: إن المسؤولية الاجتماعية تعمل على ضمان مشاركة وتنمية المجتمع والممارسات العادلة، فالمؤسسات فهي تعني بالدرجة الأولى هذه الجوانب، كون الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة ومن خلال تبنيها لهذا المصطلح فهي تركز إلى حد كبير للقيام بمحاولات جادة لتحسين نوعية ونطاق وحجم المدونات الخاصة بقواعد السلوك الأخلاقي ونظم الإدارة البيئية والصحة والسلامة المهنية وعمليات الإبلاغ والشفافية ومراجعة الحسابات واصدار الشهادات المتعلقة بآداء المؤسسات الاجتماعي والبيئي.

فهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالتركيز على سبل الرتقاء بجودة ونطاق وحجم المبادرات الطوعية المرتبطة بجوانب محددة دقيقا لجوانب التنمية الاجتماعية والمستدامة وخاصة ما يتعلق بقضايا البيئة والعمالة وتنمية المجتمع (البعد البيئي، الاجتماعي، والمجتمعي).[1]

4.طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة: في ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تحطيم الربحية وجب عليها مراعات معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج [2]التنمية المستدامة في إدارتها مع الذي تنشط في وسطه وبعيدا بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات الاتي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من انبعاثات الغازات وتفير الصحة والسلامة المهنية والمجتمع الذي تنشط فيه، فإنه يتحتم على هذه المؤسسات تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلي.

5.الأدوات المجتمعية اللازمة للمؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة:هناك أدوات ووسائل يجب أن تكون لدى المؤسسات لكي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة ومنها:

- **GRI:** مبادرة دولية متعددة الأطراف، القصد منها تحضير المؤسسات لتقرير حولالتنمية المستدامة داخل المؤسسة.
- **SA8000:** معيار اجتماعي يضمن حقوق العمال، وهو قابل للتدقيق من طرف مدققين خارجيين.

---

[1]–مريم قطوش: **التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص149.

[2]–قادري محمد: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص51.

- **AA1000:** معيار يسمح بقياس الأداءات الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسة.
- **SD21000:** دليل في فرنسا يسمح لدمج مسألة التنمية المستدامة في إستراتيجية ومناجمنت المؤسسة، بهدف التوصل إلى مستوى من المسؤولية الاجتماعية.
- **ISO14000**-14004-14010: معايير المناجمنت والأداء والتدقيق البيئي.
- **EMAS:** النظام الأوربي لمناجمنت البيئة.
- **ISO26000:** يسهل هذا المعيار إدماج المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات بطريقة أكثر توسعا.
- **مبادئ OCDE:** حول حكمانية المؤسسة.
- **الاتفاق الدولي للأمم المتحدة:** هذا المعيار يسهل إدماج المسؤولية الاجتماعية والحكمانية والاخلاقيات بطريقة أكثر توسعا.ذ
- **OMSAS18001:** يسمح بتنظيم صحة وأمن العمل والتحكم في المخاطر.[1]

[1]-كافي مصطفى يوسف: **بيئة وتكنلوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص35.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:.....

خاتمة

من خلال هذا الموضوع يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة هما عبارتان لهما نفس الاتجاه والفكرة في التطور سواء على المستوي الجزئي والمتمثل في المؤسسة أو المستوى الكلي والذي يتمثل في الدولة والمنظمات الدولية.

ومن هذا فإن المؤسسات التي تمتاز بقدر ات تنافسية عالية ومرتفعة المردودية هي الوحيدة القادرة على أن تساهم إيجابيا في التنمية المستدامة، وذلك بخلق القيمة لكل أصحاب المصالح ابتداء من تعظيم الربح

لحاملي الأسهم وتوفير مناصب الشغل مرورا بتوفير حاجيات المجتمع ككل في المجال الاجتماعي وحماية البيئة والطبيعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد جابر بدران: **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة، مصر، 1435هـ-2014م.

2. أحمد جابر بدران: **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط1، 1435هـ-2014.

3. خالد سعيد قاشي، رمزي بودرجة، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2018.

4. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال(الأعمال والمجتمع)**، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

5. طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001.

6. فلاح جمال، معروف العزاوي: **(التنمية المستدامة والتخطيط المكاني)**، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،.

7. كافي مصطفى يوسف: **بيئة وتكنلوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

8. محمد سيد فهمي، **المسؤولية الاجتماعية**، ط1، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 2014.

9. محمد فلاق: **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن).

10. محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

11. معجب بن أحمد، معجب الزهراني: **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2016.

12. نجم عبود نجم : البعد الأخضر للأعمال "المسؤولية البيئية لرجال الأعمال "، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008.

13. هادي أحمد الفراجي: **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015.

ثانيا: مذكرات ورسائل التخرج

1. .سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان

2. إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2014.

3. خويلدات صالح: المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة،(ماجستير)، تخصص تسويق، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 3–، 2011/2010.

4. خيرة قرن: **واقع وافاق تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية**"، (دكتوراه)، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2017/2016.

5. مهري شفيقة: **الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية**"، (ماجستير)، تخصص علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر–3– 2012/2011.

ثالثا: المجلات

1. بطاهر بختة، عرقوب وعلي: دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم9، جوان2018.

2. بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة: (التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة، العدد11، 2015.

3. بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة: التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العلمي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة، العدد الحادي عشر، عين الدفلى–الجزائر–2015.

4. بن فرج زوينة، " **الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، 2017.

5. الجودي صاطوري: **(التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات)**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج – الجزائر، العدد 16، 2016.

6. سميرة لغويل، نوال زمالي: المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، جامعة تبسة، 12/ 2016.

7. سياخن مريم، رباحي صبرينة: آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2–الجزائر، المجلد 3، 2019.

8. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، العدد 45، 2010.

رابعا: المداخلات:

9. أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز:" الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال" ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14–15 فيفري 2012.

10. أمينة قهواجي وحكيم بن حسان: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، 14و 15 نوفمبر، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016.

11. دحماني علي: واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة الشلف، 5،14 نوفمبر 2016.

12. مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح: دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية، ورقة مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي الوقائع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

JaroslavaJurkovà," La responsabilité social des entreprises ,"(mémoire Master),Département des étudesromanes,faculté des lettres,universitéplackyd'olomouc,2011